

العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص

او بما هو اعم منه لكن لا يتناول شيئا اذ لا يلاحظ بواسطة المساوي الا افراد المساوي الاخر
لا تعنى مفهومه فلا يعنى الموضوع له بواسطة المساوي ولا يلاحظ بما هو اعم منه يكون ذلك
الامر العام من ثانيا من ثانيا له فلا يمتاز عنها بواسطة الامر المشترك يعنى الموضوع له بواسطة
فالوضع عام لموضوع له عام عمومية الوضع ليس الا باعتبار عمومية الموضوع له بواسطة
الموضوع له وانما تسميته باعتبار عمومية الموضوع ليس بظاهر وجهه انه لا يمكن ان
يكون عموم الوضع والموضوع لم يلحقها باعتبار الموضوع له لاستقلال التكرار وكذا ليست
باعتبار نفس الوضع اذ لا عمومية في نفس الوضع كما عرفت وانما الموضوع للاعم اى مفهوم
عام ملاحظ الاخص اى ملاحظه ذلك المفهوم باخص منه او ملاحظه بمباين فلم يعد
في كلامه وذلك لانه الاخص كونه اخصى من الاعم لا يجوز ملاحظه به فكيف يعنى الوضع
له بواسطة فاليتامل ولا يقال ان حصص الوضع في الاقسام الاربع المذكورة بحال لانه
وان دخل الوضع المركب من مفرداته وهيئته متفقا في الوضع فيما دخل فيه بحال لانه
من مفرداته نحو التي هو هذا بهذا لكن لا يربط وضع المركب الذي كانت اطلاقه مختلفا في الوضع
نحوه من شأنه ومخرجيه وان ركز وضع المشتقات ايضا في شي من الاقسام لا تفعل الوضع
الذي هو المقسم للاقسام الاربع المذكورة بل جميع المشتقات مبنية بالوضع في الاقسام الاربع
وكان المشتقات من قبيل ما اجتمع فيه الاقسام كما لا يخفى فتأمل وكذا ذكر المقسم للاقسام
الوضع على سبيل الاجمال اذ ان يذكر كل منها امثلة على سبيل التفصيل اشارة الى الكمال
الاعتماد يتميز كل منها عن الاخر بخصوص ترتيبها للظاهرين وبتمهيدها في تخصيصها
فقال فن الموضوع بالوضع الخاص لموضوع له خاص وضعيا وضعيا وتخصيصا العلم اى علم
الشخص وعرفوه بانها لفظ موضوع لموضوع وضعيا وتخصيصا وذلك اى بان كون
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص وتخصيصا بان يعنى اى الوضع
لفظ الله ومعنا معنا ومما لا يدع عنده بعينه وذات لا باس كل واحد باس كل واحد
بمعنى فيه كقوله للعبودية لكونه واجبا لغيره لكونه باس كل واحد باس كل واحد
بما ذكره الذي هو الواجب على الوضع قبل الوضع قال اى الوضع هو اللفظ اى اللفظين
موضوعا موضوع لهذا المعنى وكذا قال لفظ الله لما صدق عليه المفهوم المذكور
وهو الذات المشتمل عليه

العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص
العلم موضوعا للموضوع الخاص لموضوعه الخاص

المذكور ولا يذهب عليك ان المصنف رحمه الله منبذ عن الوضع الواقع وما حكم عنه والمكانة
هي البحث عن حال الماضي بحيث كالتالي في تلك الحالة او يتصل تلك الحالة بالماضي موضوع
في وقت التكلم فكذا اى المصنف مع الواضع شيئا في الوضع فعلى هذا يكون قوله هذا اللفظ
موضوع لهذا المعنى جملة خبرية اللفظ انشاؤه للمعنى لكن يريد من ان المشهور في تعقده الا
نشاؤه هو الجملة الفعلية ومن الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاص وضعيا وتخصيصا
المعنى وعرفوه بانها لفظ موضوع لموضوع وضعيا وضعيا وتخصيصا وذلك اى بان كون
او الخطاب اوسيق الذكر ان قلت ان المفاهيم المستمرة ليست بلنظ فضلا عن ان تكون
لفظا موضوعا عام المشتمل قلنا ان المفاهيم المستمرة وان لم يكن لفظا حقيقة الا انها جعلت في حكم اللفظ
بل في حكم اللفظ الموضوع فان الواضع شيئا لفظا مخصوصا ومعنى مخصوصا اى بوجهه وهيكله وكذا
اللفظ مثل لفظ هو وتعتبر خصوصيات اى من ثبات حقيقتهم مفهوم مشترك بينهما ومما لا يخفى
ولم يقل ومفهوما مشتركين بخصوصيات كما قاله العلامة المحقق عهده الميرزا والذين قدس سره لوجه
دقيقا لانه لم يترك بين ملاحظه وجه الشبهة وبين ملاحظه الفصح بوجه وذلك المفهوم مثل المعنى المذكور
المتقدم ذكره وقوله ونظر اى الواضع فيه اى في ذلك المفهوم المذكور اليها اى تلك الخصوصيات
يكون مع سابقه وهو قوله وخصوصيات على ان المقصود من تعقده المفهوم ليس الا تعقده تلك الخصوصيات
وتعقده ذلك المفهوم ليس الا تعقدها والقاع في قوله فقال اى الواضع بتعقده وضعيا وهذا اللفظ هو ذلك
في تارة العلة فلا يدع كذا وقد جرحه ههنا على ما هو الشايع في العقود الا ان ثبته من كونها فعلية جملة فعلية
يخفى ان المصنف رحمه الله قد جرحه ههنا على ما هو الشايع في العقود الا ان ثبته من كونها فعلية جملة فعلية
لكل واحد اعلم ان كلمة كل واحد قد اشتمل على جميع المحققين في ذلك الافراد بحيث صارت
كالعلم به حقا اذا طلقت لا يذهب وهم واحدهم الى غير ملاحظه الافراد وقال العلامة الثاني المحقق
الفتن لاني كلمة كل واحد اشتملت على جميع الافراد نحو اكلت كل الرزق والارواح اشتملت
لا التكرار تكون لعمد الافراد نحو كل من جاء فعلى اللفظ كل واحد يمنع عن ارادة الموضوع لم مفهوم
كل واحد من هذه الخصوصيات وكذا يمنع عن تزعم ان يولد بكل واحد جميع الاحاد حمل اللفظة الكل
على كل الجرم كما لا يخفى فتأمل من هذه الخصوصيات المذكورة بخصوصياتها الجارية والمجوزة
خلاف مستثنى حال عن كل واحد والتقدير وضعت هذا اللفظ لكل واحد من هذه الخصوصيات حال
كون كل واحد ملاحظا لا يشايرها وانفرادها عن غيرها في الوضع وتخصيصا جعله صفة له كما لا يخفى
وقيل ان كان اللفظ في هذا القسم من الوضع موضوعا لكل واحد فيجب ان يستعمل اللفظ في اكثر
من واحد مع انه لا يستعمل الا في واحد بخصوصه اجيب بانها وان كان كذلك الا ان الوضع في شرط
بان لا يستعمل الا في واحد بخصوصه ولا كلام على هذا الاشارة اصلا فتأمل واعلم ان العلم بهذه